AL-SABAH
الصباح
الدولية

www.alsabahpress.com Alsabah Media

No. 4607 | الأحد | 7 ذي الحجة 1444 هـ | 25 يونيو 2023 م | السنة السادسة عشرة

مظاهرات بمدن سودانية و«الدعم السريع» يشتبك مع قوات تابعة للشرطة

السودان : لا هدنة متجددة واشتباكات مستمرة بين الشرطة و«الدعم السريع» لليوم الثاني

«وكالات» : أفادت مصادر بوقوع اشتباكات عنيفة لليوم الثاني على التوالي بين قوات الاحتياطي المركزي التابعة للشرطة السودانية وقوات الدعم السريع بمنطقة الشقيلاب (جنوبي الخرطوم)، في ظل عدم إعلان الاتفاق على أي هدنة جديدة بين طرفي الصراع منذ انتهاء آخر هدنة صباح الأربعاء الماضي.

وتتواصل الاشتباكات بين قوات تابعة للشرطة والدعم السريع؛ فقد سقط –الجمعة– قتيل و6 جرحى في الأُبَيّض (عاصمة ولاية شمال كردفان)، في أول اشتباكات من نوعها بين الطرفين منذ اندلاع المعارك في البلاد.

وأفاد مصدر عسكري بالجيش السوداني باندلاع اشتباكات عنيفة بين الجيش وقوات الدعم السريع بمدينة نيالا (غرب) صباح أمس السبت، وأضاف المصدر أن قوات الجيش «تعرضت في نيالا لهجوم من مليشيا الدعم السريع وتصدينا لهم وكبدناهم خسائر فادحة».

من ناحية ثانية، تظاهر –الجمعة– عشرات السودانيين في مناطق الكلاكلة (جنوب الخرطوم) وشارع الوادي (شمال أم درمان)، وهتف المتظاهرون بشعارات منها «شعب واحد.. جيش واحد».

كما خرجت احتجاجات في كوستي (كبرى مدن ولاية النيل الأبيض التي تبعد 350 كيلومترا جنوبي العاصمة) بعد انتشار دعوات على مواقع التواصل الاجتماعي لإخراج قوات الدعم السريع من منازل استولت عليها.

و الجمعة، أفاد سكان بوسط أم درمان (غرب الخرطوم) لوكالة الصحافة الفرنسية بوقوع اشتباكات بمختلف أنواع الأسلحة في حي الدوحة.

المعارك بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع مستمرة منذ منتصف أبريل

وتدور المعارك بين الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي) منذ 15 أبريل الماضي، وأوقعت حتى الآن أكثر من 2000 قتيل، وفق تقديرات يرى خبراء أنها أقل بكثير من الواقع.

كما بلغ عدد النازحين مليوني شخص في مختلف أنحاء السودان، وفق مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، كما أحصت المنظمة الدولية للهجرة فرار نحو 600 ألف سوداني إلى دول الجوار.

ويتركز القتال إلى حد كبير في العاصمة وإقليم دارفور (غرب)، لكن الأربعاء الماضي اتهم الجيش جماعة متمردة بمهاجمة قواته في ولاية جنوب كردفان على بعد مئات الكيلومترات جنوب غرب الخرطوم.

وانتهت صباح الأربعاء الماضي هدنة مدتها 72 ساعة اتفق عليها بين الطرفين بوَساطة أميركية سعودية.

من ناحية أخرى، حذّرت الأمم المتحدة من أن الصراع اتخذ بعدا عرقيا في إقليم دارفور الذي تقطنه قبائل عربية وأخرى غير عربية.

وأكدت المنظمة الأربعاء الماضي خروج نحو ثلثي مرافق الرعاية الصحية من الخدمة في مناطق القتال بالسودان، وحذرت من أن مخاطر الأوبئة ستزداد مع موسم الأمطار الذي بدأ هذا الشهر.

وأوضحت أن نحو 11 مليون شخص بحاجة إلى مساعدة صحية، مبدية قلقها بشأن محاولات السيطرة على أوبئة الحصبة والملاريا وحمى الضنك المستمرة.

من ناحية أخرى خرجت عدة مظاهرات –الجمعة– في مدن وولايات سودانية ضد انتهاكات قوات الدعم السريع، التي اشتبكت مع قوات الاحتياطي المركزي التابعة للشرطة السودانية، في أول اشتباكات من نوعها بين الطرفين منذ اندلاع المعارك.

فقد تظاهر عشرات السودانيين في مناطق الكلاكلة جنوب الخرطوم وشارع الوادي شمال أم درمان، وهتف المتظاهرون بشعارات منها «شعب واحد.. جيش واحد».

كما خرجت احتجاجات في كوستي كبرى مدن ولاية النيل الأبيض التي تبعد 350 كيلومترا جنوبي العاصمة، بعد انتشار دعوات على مواقع التواصل الاجتماعي لإخراج قوات الدعم السريع من منازل استولت عليها.

وروّج العديد من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي لهذه التظاهرات تحت اسم «جمعة الغضب».

تزامنا مع ذلك، أفاد سكان بوسط أم درمان غرب الخرطوم لوكالة الصحافة الفرنسية بوقوع اشتباكات بمختلف أنواع الأسلحة في حي الدوحة.

وفي الأُبَيّض، عاصمة ولاية شمال كردفان، أفادت مصادر بسقوط قتيل و6 جرحى في اشتباكات بين الدعم السريع وقوات الاحتياطي المركزي، التابعة للشرطة السودانية، في أول اشتباكات من نوعها بين الطرفين منذ اندلاع المعارك في البلاد.

كما أفادت المصادر بأن طائرات حربية حلّقت في أجواء العاصمة، بالتزامن مع إطلاق نار جنوب غربي أم درمان، وأن الجيش السوداني قصف مواقع لقوات الدعم السريع في المنطقتين.

وتدور المعارك بين الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي) منذ 15 أبريل، وقد أوقعت حتى الآن أكثر من ألفي قتيل، وفق تقديرات يرى خبراء أنها أقل بكثير من الواقع.

كما بلغ عدد النازحين مليوني شخص في مختلف أنحاء السودان، وفق مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، كما أحصت المنظمة الدولية للهجرة فرار نحو 600 ألف سوداني إلى دول الجوار.

ويتركز القتال إلى حد كبير في العاصمة وإقليم دارفور (غرب)، لكن الأربعاء الماضي اتهم الجيش جماعة متمردة بمهاجمة قواته في ولاية جنوب كردفان على بعد مئات الكيلومترات جنوب غرب الخرطوم.

وانتهت صباح الأربعاء هدنة مدتها 72 ساعة اتفق عليها بين الطرفين بوساطة أميركية–سعودية.

وفي هذا الصدد، قالت مولي فيي مساعدة وزير الخارجية الأميركي للشؤون الأفريقية الخميس «أرجأنا المحادثات لأن الصيغة لم تكن بالطريقة التي نريدها».

وأضافت أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب «وقف إطلاق النار لم يكن فعالا بشكل كامل، رغم أنه سمح بنقل مساعدات إنسانية مهمة وعاجلة».

الجيش العراقي: قضينا على 99 في المئة من عناصر «داعش» بالبلاد

قوات من الجيش العراقي

«وكالات» : بعد سنوات من إعلان النصر، كشف اللواء يحيى رسول، المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية، عن أن الجيش يعمل على تسليم مراكز المدن في المحافظات المحررة من تنظيم داعش الإرهابي إلى وزارة الداخلية على مراحل، وذلك بعد القضاء على 99% من قوته.

وأوضح رسول في تصريحات صحافية، الجمعة، أن العمل جار على تسليم الملف الأمني بالكامل لوزارة الداخلية في كافة المناطق، مؤكداً أن الوضع الأمني، الذي وصفه بالجيد في المناطق المحررة سمح بهذه الخطوة.

كما تابع أن مهمة قواته كقوات مسلحة، هي الخروج من المدن والانتشار خارجها، وتأمين الحدود، وسد أي فراغ أمني قد يحصل في المناطق الريفية أو النائية، أو حتى في صحراء الأنبار.

ووصف رسول الوضع الأمني في العراق بصورة عامة بأنه جيد جدا، موضحا أن هناك حالة استقرار وضبط وتأمين لكل المناطق العراقية، حيث إن القوات المسلحة لديها جاهزية عالية للتعامل مع أي تهديد أمني، خصوصا أن الجيش ما زال موجوداً في بعض مراكز مدن الموصل وصلاح الدين وفي ديالى، بالتعاون مع قوات الشرطة.

وأشار إلى أنه تم القضاء على 99% من قدرة تنظيم داعش في العراق، وأن التنظيم لم يتبق له أي قوة أو قدرة على تنفيذ عمليات كبيرة، بل بات متواجدا من خلال خلايا صغيرة تتراوح أعداد عناصرها بين اثنين وستة.

وأوضح أن خلايا داعش لم يعد بإمكانها السيطرة على أي نقطة، ولا تستطيع التحرك بحرية الآن، كما لم يعد العراق آمنا لها بل هم يختبؤون في عمق الصحراء أو في الوديان أو في السلاسل الجبلية.

في حين أن هناك بشكل يومي عمليات ملاحقة ومتابعة لخلايا داعش في المناطق التي يختبئون فيها، وسط التركيز على سد أي فراغ أمني في المناطق المحيطة بالمدن، عبر نشر وحدات من الجيش لسد أي منفذ قد تتسل منه خلايا داعش إلى المدن.

يذكر أن وزارة الداخلية العراقية كانت أعلنت يوم الأربعاء تسلّم القيادة الأمنية لمحافظة الأنبار، وهي سادس محافظة عراقية ينتقل فيها الملف الأمني إلى الداخلية، في محاولة لتعزيز الاستقرار في المدن المحررة من سيطرة تنظيم داعش.

ومنذ سقوط نظام الرئيس العراقي السابق، صدام حسين، في عام 2003، يعاني العراق أوضاعاً أمنية غير مستقرة، في ظل انتشار التنظيمات المسلحة.

ووصلت الفوضى إلى ذروتها في عام 2014، عندما سيطر تنظيم داعش على أجزاء واسعة من البلاد.

إلى أن نجحت القوات العراقية بدعم من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في طرد التنظيم من العراق عام 2017، بعد مواجهات عسكرية قوية.

مصر : الحكومة تنفي إلغاء العلاج على نفقة الدولة

بيان نفي الحكومة الغاء العلاج على نفقة الحكومة

«وكالات» : خلال الأيام القليلة الماضية، انتشرت على بعض منصات التواصل الاجتماعي أنباء بشأن اعتزام الحكومة المصرية إلغاء العلاج على نفقة الدولة خلال الفترة المقبلة، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً وردود أفعال غاضبة.

وللوقوف على حقيقة الأمر، أعلنت الحكومة المصرية أنها تواصلت مع وزارة الصحة حول الأنباء المتداولة عن «نيتها إلغاء العلاج على نفقة الدولة خلال الفترة المقبلة»، وأكدت نفي الوزارة صحة هذه الأنباء جملة وتفصيلا.

وأوضحت الحكومة في بيان لها، أمس السبت، أن الوزارة نفت تلك الأنباء، وشددت على استمرار تنفيذ قرارات العلاج على نفقة الدولة دون إلغاء، مع تقديم كافة خدماتها الطبية من عمليات جراحية وأدوية وفحوصات طبية بالمجان.

وأشارت الصحة المصرية إلى أنه تم إصدار نحو مليون و184 ألف قرار علاج على نفقة الدولة، بتكلفة 5 مليارات و742 مليونا و611 ألف جنيه، خلال الفترة من شهر يناير حتى 1 مايو الماضي.

وفي غضون ذلك، ناشدت الحكومة المصرية المواطنين عدم الانسياق وراء تلك الأخبار المغلوطة، واستقاء المعلومات من مصادرها الرسمية، وتحري الدقة والموضوعية في نشر الأخبار والتواصل مع الجهات المعنية بالوزارة، للتأكد قبل نشر معلومات لا تستند إلى أي حقائق، وتؤدي إلى إثارة غضب المواطنين.

«الرئاسي» الليبي: نتشاور مع البرلمان حول خارطة الانتخابات

رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا خالد المشري

«وكالات» : بعدما اجتمعت لجنة (6+6) في مدينة بوزنيقة المغربية خلال الفترة الماضية، لوضع مشاريع قوانين للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ليبيا والتي تعذر إجراؤها في ديسمبر كانون الأول 2021 في ظل وجود حكومتين بالبلاد، أعلن المجلس الأعلى للدولة عن ترحيب أميركا بالقوانين التي خرجت بها تلك المباحثات.

وأضاف المجلس أن رئيسه خالد المشري سيعرض مقترحا لخارطة طريق لإنجاز الانتخابات على المجلس والبرلمان لتنقيحه واعتماده.

كما تابع في بيان عبر فيسبوك، أن المشري اجتمع مع المبعوث الأميركي الخاص إلى ليبيا ريتشارد نورلاند، الذي رحب بالقوانين التي أعدتها لجنة (6+6) المشتركة بين البرلمان ومجلس الدولة بشأن الانتخابات.

وذكر أن نورلاند عبر عن أمله في أن يستمر العمل بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لوضع خارطة طريق لإنجاز الانتخابات في أقرب وقت.

جاء ذلك بعدما توافقت اللجنة على إجراء الانتخابات البرلمانية في ديسمبر المقبل والرئاسية في يناير 2024.

وأعلن رئيس مجلس الدولة خالد المشري إحالة نسخة من قوانين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية إلى مبعوث الأمم المتحدة عبد الله باتيلي.

يشار إلى أنه في 6 يونيو الجاري، أقرّت اللجنة قانون انتخاب الرئيس والبرلمان وشروط الترشح للرئاسة التي كانت دائما محل تنازع، واتفقت على السماح لمزدوجي الجنسية بخوض غمار سباق الرئاسة في الجولة الأولى، على أن يقدم المرشح ما يفيد بالتنازل عن جنسيته الأجنبية للدخول في الجولة الثانية.

في حين أكد رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، على المطالبة ببعض التعديلات الفنية على القوانين المنجزة من لجنة 6+6 حتى وإن كانت مخرجاتها محصنة بالإعلان الدستوري الثالث عشر.

ولفت إلى أن أبرز الاعتراضات على القوانين المنجزة كان مسألة الجنسية والجولة الثانية وتعديل مقاعد مجلس الأمة.

يذكر أنه ورغم إعلان الاتفاق لا يزال هناك غموضا، حيث لم يحظ بتوافق واسع، خصوصا بعد أن أبدت عدّة أطراف سياسية تحفظاتها على بعض القوانين وطالبت بإعادة النظر فيها وتعديلها.

من ناحية أخرى بعدما قررت الحكومة الليبية المكلفة من البرلمان، الحجز الإداري على إيرادات النفط المودعة بحسابات المؤسسات المالية بالعاصمة طرابلس، في خطوة من شأنها أن تجدّد الصراع السياسي حول النفط، مصدر الدخل الرئيسي للبلاد، أوضح الرئيس أسامة حماد بعض النقاط.

وأفاد رئيس الحكومة الليبية المكلفة من البرلمان أسامة حماد، بأن الحكومة الليبية منتهية الولاية كانت أهدرت المليارات دون أن تصل لأي خدمات حقيقية للمواطنين.

وتابع أن حكومته تضع نصب أعينها الحفاظ على المال العام من خلال حزمة من الإجراءات، ووفقا للقانون المالي للدولة الليبية.

ولفت إلى أنها تراقب وفقاً للمعلومات الرقابية والمحاسبية التعدي السافر على أموال الشعب الليبي من قبل الحكومة المنتهية.

كما أوضح أن المؤسسة قامت مؤخرا بتمكين الحكومة المنتهية الولاية من الاستحواذ على ما قيمته 16 مليار دولار بدون وجه حق، مشددا على أن تتم اتخاذ إجراءات بفرض القانون من أجل الحفاظ على المال العام وصيانته من العبث والفساد.

وأكد أن قرار الحجز الإداري على عائدات النفط سيطال أيضا الأموال المتعلقة بباب التنمية، دون المساس ببند المرتبات، إضافة إلى استمرار الصرف على القطاعات الخدمية.

وأعلن اللجوء للقضاء الليبي لتعيين حارس قضائي على الأموال المحجوزة، وفي حال استدعى الأمر سترفع الراية الحمراء، لمنع تدفق النفط والغاز ووقف تصديرهما، حتى إعلان القوة القاهرة واللجوء للقضاء.

وقال إن هذا الإجراء سيتم لحين استكمال الإجراءات القانونية والمالية المتعلقة بالترتيبات المالية التي شكل مجلس النواب لجنة برئاسة رئيس المؤسسة الوطنية للنفط لإعادة هيكلة الميزانيات وتنفيذها، مهيباً ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ممارسة دورها الفعال دون انحياز، وإيضاح كل ما تم إهداره من أموال الشعب الليبي.